

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/344071475>

# The Solvency Of The Iraqi Insurance And Reinsurance Companies And Their Compliance With International Standards Of Solvency

Article · July 1999

CITATIONS

0

READS

130

1 author:



Amjad S. Al-Delawi

Cihan University-Erbil

28 PUBLICATIONS 144 CITATIONS

SEE PROFILE

## الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين العراقية ومدى انسجامها مع المعايير الدولية

الدكتور نجدت ياور محمود\*\*

الدكتور امجد صابر الدلوي\*

الدكتور علاء الدين عبدالوهاب\*

### المستخلص:

بنيت أفكار هذا البحث وفق منظور محاسبي تأميني استخدم لتشخيص مشكلة يدور جوهرها حول مدى التزام شركات التأمين العراقية بالمعايير الدولية لتقييم ملاءتها المالية والمتمثلة بـ (حقوق المالكين) (راس المال المدفوع) والاحتياطات الحرة) والاحتياطات الفنية، الأقساط الإجمالية والأقساط المحتفظ بها، الاستثمارات المالية وعوائد هذه الاستثمارات، والنتائج الفنية والنتائج التجارية) واختبرت دلالاتها بالاعتماد على الكشوفات المالية المدققة من قبل ديوان الرقابة المالية لهذه الشركات وهي (التأمين الوطنية والتأمين العراقية وإعادة التأمين العراقية) وللسنوات 1995 و 1996 و 1997 وقد أسفرت النتائج عن التزام شركات التأمين العراقية بالمعايير الدولية الموضوعة لقياس ملاءة شركات التأمين وإعادة التأمين المالية.

\* كلية الرافدين الجامعة / قسم المحاسبة

\*\* جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد / قسم ادارة الاعمال

## المقدمة:

تعني كلمة الملاءة<sup>(1)</sup> (Solvency) القدرة على مواجهة الالتزامات في ميعاد حلول استحقاقها وقد اصبح هذا المفهوم متداولاً بحيث شمل كافة الانشطة وخصوصاً الانشطة الاقتصادية وبتركيز اكثر الانشطة المالية ومنها أنشطة شركات التأمين بسبب من تعامل مع هذه الشركات بخدمات تباع ولا تشتري، فشركات التأمين تستلم مبالغ من المال عبارة عن اقساط تأمين مقابل تعهد هذه الشركات بدفع مبالغ مالية عبارة عن تعويضات لجمهور المتعاملين معها (المؤمن لهم) عند حدوث الشيء المتفق عليه مستقبلاً ومن الممكن ان لا يحدث هذا الشيء. ومن هنا اصبح التعرف على الوضع المالي لشركة التأمين حاجة ضرورية لدى جمهور المتعاملين معها ليس كافياً عند اجراء التعاقد فحسب بل لا بد من ان تكون هذه الملاءة متوفرة مستقبلاً لسبب من ان التعاقدات تتم على الدفع مستقبلاً وعلى هذا الاساس فقد انطلق بعض المحللين لوضع معايير لقياس هذه الملاءة وازدادت اهميتها كون ان بعض الشركات تدخل في تعاقدات تعجز عن الوفاء بها مستقبلاً مما يعني افلاسها وخروجها من السوق.

ومما لا شك فيه فان شركات التأمين واعادة التأمين العراقية وهي شركات حكومية تمارس اعمال التأمين واعادة

التأمين بصورة متخصصة وهي محترفة ولها خبرة طويلة في السوق العراقية والدولية وهذا البحث يكشف عن مدى التزام هذه الشركات بالمعايير المتوفرة وقد جزء البحث الى ثلاث محاور.

يغطي الاول الاطار النظري وبشكل مركز في حين يتعرض المحور الثاني الى منهجية البحث اما المحور الثالث فيختص بمرض النتائج وتفسيرها ويختتم البحث بعدد من التوصيات والاستنتاجات وبصورة متناسقة.

يغطي الأول الإطار النظري وبشكل مركز في حين يتعرض المحور الثاني إلى منهجية البحث أما المحور الثالث فيختص بعرض النتائج وتفسيرها ويختتم البحث بعدد من التوصيات والاستنتاجات وبصورة متناسقة.

## المحور الأول:

سيتم في هذا المحور التعرف على الملاءة المالية من خلال مناقشة مفهومها وعلاقتها بالأداء المالي والنسب المالية عموماً ومن ثم التطرق إلى النسب المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين كونها منشآت مالية يختلف قياس أدائها عن الأنشطة الأخرى.

(1) Webster's of the English Language; College Edition, Surjeet publication, DELHI, INDIA 4 th ed. 1988, P 1446.

## أولاً: مفهوم الأداء المالي وأهميته

اختلف الباحثين في تناولهم لمفهوم الأداء المالي فقد وصف بأنه التأكيد على استخدام مخرجات بسيطة اعتماداً على مؤشرات مالية يفترض بأنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة (Venkatraman & Romanvjam.1986,P803) و (حنفي 1986 ص83).

اما Gladstone فقد أوضح بان الأداء المالي هو وصف لموقف المنشأة في الوقت الحالي وتحديد الاتجاهات التي استخدمت للوصول إليه من خلال دراسة عناصر قائمة المركز المالي ونتيجة النشاط (Gladstone 1988 P11-12) في حين يذكر الآخرون بان الأداء المالي هو توضيح لأثر هيكل التمويل على أرباح المنشأة (Godown 1996 P1).

وترجع أهمية دراسة الأداء المالي من خلال متابعة نشاط الشركة وطبيعته إضافة إلى المعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة بها والمساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات لفهم التفاعل بين البيانات المالية (دانيل ويوسف 1991 ص12).

ان الأداء المالي كمفهوم يعتمد على التحليل المالي الذي يتركز على تحليل نشاط الشركة ككل حيث انه يستخدم مجموعة من الأساليب لتحديد موقف الشركة من ناحية القوة والضعف كما انه يستخدم مصادر استخدامات الأموال إضافة إلى النسب المالية والتحليل العمودي والأفقي لغرض المقارنة (هندي 1989 ص45).

## دور النسب المالية في الكشف

## عن الأداء المالي:

تعتبر النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي المعتمدة لتحليل المركز المالي ونتيجة النشاط للمنشأة. واستخدام النسب لأغراض تقييم أداء المنشأة وتحليل مركزها المالي اصبح أداة رئيسية ومألوفة (Kieso 1995 P 1300-1302).

وتعرف النسبة بانها العلاقة بين رقمين والتي لن تكون بدون فائدة إذا لم تقارن مع رقم آخر والتي تسمى بالنسبة القطاعية (حنفي 1986 ص83).

ان من أهم الأدوات التي تستخدم لاختبار الأداء المالي هي النسب المالية والتي تساعد الإدارة في الإجابة على التساؤلات التالية:-

أ - هل تتوفر سيولة كافية لدى الشركة لمواجهة التزاماتها.

ب- هل إن النفقات معقولة مقارنة مع الإيرادات.

ج- هل إن أرباح المنشأة منخفضة، عادية، عالية.

د - هل إن تمويل المنشأة مقترض وهل إن موجودات المنشأة تستخدم بكفاءة وهل إن النمو

في حقوق المالكين مرضي

(Edmonds 1982 P 196).

وقد اختلف كتاب المحاسبة والإدارة المالية من ناحية النسب والمؤشرات المالية ففي الوقت الذي قسمها كتاب الإدارة المالية الى ست مجموعات وهي (Westen & Brigham.1996.P27)، (Mayo,1984.P346)، (الشماع 1972 ص110)، (الشمخي والجوزراوي 1998 ص59-73).

ثانياً: مقاييس الأداء المالي (في شركات

### التأمين)

سيتم التعرف في هذه الفقرة على المقاييس المستخدمة لقياس الأداء المالي في شركات التأمين وإعادة التأمين وكما يلي:-

- 1- المقاييس المستخدمة من قبل Standard & Poor تستخدم مؤسسة Standard & Poor عدد من المقاييس لغرض تقويم الأداء المالي لأي شركة تأمين وهي:-
- مكونات رأس المال.
- الأداء التشغيلي.
- السيولة.
- انتقاء العمليات.
- استراتيجية الإدارة.
- الخطر الملازم لصناعة التأمين.
- المرونة المالية.

والأهم من ذلك فإن المؤسسة لدى تقييمها لأداء أي شركة تأمين فإنها تعتبر إن الزيادة أو الانخفاض في رأس مال الشركة لا يمثل مسألة مهمة جداً مع تحديد الموقف المالي لأي شركة تأمين وتنتظر هذه المؤسسة إلى دراسة كفاية الاحتياطيات الخاصة بشركات التأمين ومدى كفاية برنامج إعادة التأمين. (هلال 1996/1995 ص 67).

2- المقاييس المستخدمة من قبل Sigma

إن هذه المقاييس اعتمدت على هيئات الرقابة والإشراف والنشريات المالية للوصول إلى هدف مؤشر الأداء المالي أو الملاءة المالية لشركات التأمين والمتمثل بتخفيض الخطر الذي يهدد توفر الملاءة المالية إلى أقصى حد ممكن (عبود 1997 ص 9). وبالرغم من أن هذه النشرة

أ - نسب السيولة: وهي النسب التي تقيس مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل وهي المطلوبات التي تستحق خلال فترة أقصاها سنة.

ب- نسب النشاط: وهي النسب التي تقيس مدى كفاءة الإدارة في خلق مدى المبيعات من الأموال أي الكفاءة في إدارة الأموال.

ج- نسب المديونية: والمقصود بها درجة تمويل المنشأة من خلال درجة المديونية.

د - نسب الربحية: وهي النسب التي تقيس كفاءة المنشأة في توليد الأرباح.

هـ- نسب التقويم: وهي النسب التي ترفع قيمة المنشأة السوقية ومن خلال إيرادات المنشأة والقيمة الدفترية للسهم.

و- نسب النمو: وهي النسب التي تقيس نمو المنشأة ممثلاً بنمو الدخل القومي.

نجد إن المحاسبين يقسمون النسب المالية إلى:- (د. العادلي وآخرون 1986 ص 745-754) و (رضوان وآخرون 1987 ص 665-674).

- تحليل نسب السيولة.
- تحليل نسب الربحية.
- تحليل نسب النشاط.
- تحليل الهيكل التمويلي.

وبعد أن تم استعراض نسب التحليل المالي لآيد من التطرق إلى مقاييس الأداء المالي (الملاءة المالية) المستخدمة في شركات التأمين وهي المنشآت التي تختلف من حيث طبيعة أدائها عن المنشآت الأخرى.

وبالرغم من ذلك فإن شركات التأمين وإعادة التأمين تستخدم مصطلح الاحتياطي بدلاً من المخصص ومع ذلك فقد تلجأ بعض شركات التأمين إلى تقدير هذه المخصصات بصورة مبالغ فيها مكونة احتياطات سرية أو إنها تلجأ إلى احتجاز بسيط لهذه المخصصات بصورة مبالغ لا تكفي للايفاء بالتزاماتها المستقبلية عند حصول خسائر أو إخفاء خسائر وعدم الإعان عنها وهذه الاحتياطات تظهر بتسميات مختلفة في شركات التأمين وإعادة التأمين وعلى العموم فهي احتياطي التعويضات الموقوفة واحتياطي الأخطار السارية واحتياطي التعويضات الحاصلة وغير المبلغ عنها Incurred But Not Recorded واحتياطي التعويضات غير المتوقعة.

- احتياطي الأخطار السارية: وهو المخصص الذي يحتجز لمواجهة المسؤوليات الممتدة بعد نهاية السنة المالية للشركة ولا بد من احتساب هذا الاحتياطي بشكل دقيق وعلى العموم فإنه لا توجد قاعدة عامة مطبقة في شركات التأمين وإعادة التأمين بشكل دقيق، أما فيما يخص شركات التأمين العراقية فإنها تلجأ إلى احتجاز نسبة 50% من صافي أقساط التأمين لفروع البحري/ البضائع وطيران وغير البحري/ حريق وسيارات. و 85% من التأمين غير البحري/ الهندسي للسنة الحالية يضاف إليه 60% من

اعتمدت على الحسابات الختامية والميزانيات العمومية لشركات التأمين كمصدر رئيسي لغرض قياس الملاءة المالية فإن قياس عدد من النسب يمكن الاعتماد عليها لغرض قياس الملاءة المالية للشركات وهي (ISI Oct 1984).

#### 1- أموال الضمان:-

أ- حقوق المالكين:- وهي قاعدة أي شركة تأمين والتي يتم على أساسها قياس ملاءة الشركة وحقوق المالكين وتمثل راس المال المدفوع والاحتياطات الحرة والتمثلة بالمجودات التي لا تقابلها أي التزامات تجاه المتعاملين مع شركة التأمين ولذا فإنها تمنح شركة التأمين ضماناً كافية في حالة وجود نتائج سيئة لنشاط الشركة وعند حصول خسائر ذات طبيعة كوارثية أو تتعرض محفظة الشركة الاستثمارية إلى خسائر.

ب- الاحتياطات الفنية: وينظر إليها بأنها الضمانة لجميع المتعاملين مع شركة التأمين كون شركة التأمين تمتلك أموال كافية تغطي التزاماتها المستقبلية عن أي أعمال التي تعاقدت فيها وهذه الاحتياطات لا تعود إلى شركة التأمين وإنها تبوب من الناحية الحسابية على إنها تخصيصات وليس أرباح مخصصة (غير موزعة) ذلك ان أرباح الاحتياطات من الناحية الحسابية هي أرباح غير موزعة. في حين إن التخصيصات (المخصصات) هي احتجاز لجزء من الإيرادات لمواجهة التزامات مستقبلية قد تحدث وقد لا تحدث

أسباب أخرى كما في حالة التضخم الذي يسود الاقتصاد ومن المفضل أن يزداد نمو الأقساط المكتتبه في الشركات الجديدة.

- الأقساط المحفظ بها: وهي عامل حاسم في قياس ملاءة الشركة المالية (الأداء المالي) ولأجل مراقبة التغيرات التي تحصل في نسبة الأقساط المحفظ بها للسنة المالية بسبب من أن زيادة الأقساط المحفظ بها بين سنة وأخرى يتطلب زيادة رأس المال لمقابلة متطلبات هذه الزيادة لكون رأس المال هو الضمانة الأخيرة للدائنين وان حملة وثائق التأمين هم من المطلوبات المحتملة.

- الموجودات: على المحلل المالي إعطاء موجودات شركة التأمين أهمية قصوى لدى إجراء التحليل بسبب من أن معظم موجودات شركات التأمين تتمثل في الاستثمارات ولا بد من تحليل هذه الاستثمارات وتقييمها بصورة دقيقة في نهاية المدة واستثمارات شوكات التأمين عديدة ومتنوعة قسم منها استثمارات قصيرة الأجل وهي الاستثمارات القابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة أقصاها سنة وقسم منها قابلة للتحويل إلى نقد عند الطلب كما في حالة الودائع وتستخدمها شركات التأمين لغرض الإيفاء بالتزاماتها عند استحقاقها ودفع التعويضات المستحقة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فلا بد من توسيع محفظة الاستثمار لغرض تكوين عوائد للشركة كما يجب على

صافي التأمين للسنة السابقة و30% للسنة قبل السابقة (قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمين الملبغة/ الجلسة 211 - قرار رقم 3 السنة 1987).

- احتياطي التعويضات الموقوفة: ويمثل المخصصات المحتجزة لمقابلة الخسائر التي حدثت فعلاً ولم يجري تسويتها بعد ومن المحتمل أن يستغرق تسويتها لسنوات طويلة كما إن بعضها يجري تسويته بموجب قرارات صادرة من المحاكم المختصة ومن الصعوبة تقديرها بدقة وتستخدم الطرق التقليدية في التقدير والتي تعتمد على الخبرة المتراكمة للقائمين بالتقدير كما تستخدم طرق أخرى وعلى ضوء نتائج السنوات السابقة التي تؤدي إلى احتساب هذا المخصص وهذا يتطلب بدوره إعادة النظر في النتائج بعد مرور فترة مناسبة لغرض المقارنة بين ماتم احتسابه وما يتوقع من مبالغ سيتم تسديدها. إن هذه المبالغ كما ذكر أعلاه غالباً ما تطول مدة سدادها وقد يبالغ في المبالغ التي سيتم دفعها وتزداد كلما زادت المدة وتنخفض في حالة تسوية التعويض في الأجل القصير.

- الأقساط الإجمالية: وهي العامل المؤثر الذي يعكس نشاط الشركة في الأسواق التي تعمل فيها محلياً أو خارجياً ومن الضروري أن تتم دراسة دقيقة للزيادة أو الانخفاض الذي يحصل في حجم الأقساط فقد يعود السبب إلى التغيير في سياسة الشركة أو الاكتتابية أو أن هناك

فان تحليل نتائج نشاط الشركة الإجمالي (الفني والتجاري) لغرض الاطلاع على مدى قدرة الشركة لتحقيق هذا الهدف. وبما أن عرض القوائم المالية يختلف بين شركة وأخرى فعليه يجب تنويب البيانات المالية التي يجب تحليلها لغرض التوصل إلى النتائج التي تكون هدف المحلل هذا وان المحللين في شركات التأمين وإعادة التأمين يركزون على النقاط الآتية:-

- أ - النتائج الاكتتابية:- وتتضمن كافة الإيرادات مطروحا منها جميع المصروفات باستثناء (الاحتياطيات الفنية والمصروفات الإدارية).
- ب- النتائج الفنية:- وتمثل النتائج الاكتتابية بعد إضافة الاحتياطيات الفنية.
- ج- النتائج التأمينية:- وتتضمن النتائج الفنية بعد أن يضاف لها حصة الحساب الفني من عوائد الاستثمار.
- د- النتائج التجارية:- وتمثل بالربح الصافي والنهائي الذي تحققه شركة التأمين.

ولإغراض تسهيل إجراءات البحث فسيتم اخذ النتائج الفنية بعد أن يتم تحميلها بكافة الإيرادات باستثناء عوائد الاستثمار وكافة المصروفات بما فيها الادارية ثم تضاف للنتائج الفنية عوائد الاستثمار ليتم التوصل الى النتائج الجارية.

وكما سبق وان تم ذكره بأن شركات التأمين من المنشآت المالية والتي تختلف عن المنشآت الأخرى باعتمادها على مؤشرات خاصة بالتحليل وهي متعددة في هذا المجال لعل ابرزها مؤشرات

الشركة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها استثماراتها.

الجدير بالذكر انه لا يوجد معيار ثابت يحدد النسب التي يجب الاستثمار في كل نوع من أنواع الاستثمارات علما بان محفظة شركة التأمين تحتوي على كافة أنواع الاستثمارات الطويلة الأجل والقصيرة كالموجودات الثابتة (والمباني والأراضي)، الأسهم والسندات والودائع والقروض الاستثمارية. كما تضم موجودات شركة التأمين الديون التي يجب على المحلل المالي الانتباه لها ذلك إن بقاء رصيد هذه الديون لفترات طويلة دون تحصيل اقيامها يجعل هذه الديون مشكوك في تحصيلها ولا بد من عمل فحص لها وفي كل الأحوال فان شركة التأمين ستخسر جزء من أموالها عبارة عن خسارة عوائد استثمارية إذا ما بقيت هذه الأرصدة دون تحصيل لفترة طويلة حتى وان كانت مضمونة.

- العائد من الاستثمار: يمثل العائد على الاستثمار ايرادا مهما لشركة التأمين وإعادة التأمين حيث أن اغلب شركات إعادة تحقق نتائج فنية سالبة في الأغلب الأعم إن لم تكن هامشية ويعتمد بقاء شركات إعادة في سوق التأمين على عوائد الاستثمار وفي حالة انخفاض هذه العوائد في أي سنة من السنوات فان هذه الشركة ستعاني من صعوبات مالية تؤدي بها إلى عدم القدرة على تسديد التزاماتها المالية.

- نتائج النشاط الفني والتجاري: يعتبر تحقيق الأرباح أحد أهم أهداف شركات التأمين وإعادة التأمين عليه

وعليه فان زيادة النسبة تعني زيادة حدة الخطر في تعرض حقوق المالكين للخطر كما ان الزيادة في حجم الأموال الصافية تمكن شركة التأمين من زيادة قدراتها الاكتتابية (السعيد 1996 ص8). وفي هذا الصدد فان معايير القياس لهذا المؤشر تتراوح بين 200% إلى نسبة لا تزيد عن 330% وكما يأتي:-

مؤسسة (ISI) والتي تم اعتمادها وكما يأتي:-

1- الملاءة المالية أو نسبة الأقساط الصافية / حقوق المالكين: ويهدف هذا المؤشر إلى التأكد من امتلاك شركة التأمين للأموال والاحتياطيات الفنية لغرض الاستمرار بنشاطها الفني فمن المعروف بان حقوق المالكين تتمثل برأس المال والاحتياطيات الحرة

النسبة	القسط
200%	1- لغاية 1.5 مليون دولار.
220%	2- اكثر من 1.5 مليون دولار بما لا يزيد عن 3.5 مليون دولار.
250%	3- اكثر من 3.5 مليون دولار بما لا يزيد عن 7.5 مليون دولار.
280%	4- اكثر من 7.5 مليون دولار بما لا يزيد عن 15 مليون دولار.
300%	5- اكثر من 15 مليون دولار بما لا يزيد عن 35 مليون دولار.
330%	6- اكثر من 35 مليون دولار.

فستكون النسبة مدور الملاءة المالية كما يأتي:-

أما إذا تم قراءة هذا المؤشر لتكون نسبة حقوق المالكين إلى الأقساط الصافية

50%	- الحالة (1)
45.5%	- الحالة (2)
40%	- الحالة (3)
35.7%	- الحالة (4)
33.3%	- الحالة (5)
30.3%	- الحالة (6)

2- تغيير الأقساط المحتفظ بها: ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة مدى التغيير الذي يجري على السياسة الاحتفاظية للشركة حيث إن المعيار يذكر على

وأخيرا فان انخفاض النسب أعلاه يعني زيادة درجة تعرض الشركة للخطر.

6- الأرباح قبل الضريبة/ متوسط حقوق المالكين: ويتم حساب هذه النسبة قبل احتجاز نسبة الضريبة والمؤشر القياسي لهذه النسبة أن تكون أعلى من 5%.

7- الاحتياطات الفنية+حقوق المالكين المعدلة/ الأقساط الصافية: ويهدف هذا المؤشر إلى قياس ملائمة احتياطات الشركة الفنية وحقوق المالكين وعلاقتهم مع الأقساط التي احتفظت بها الشركة والنسبة المعتمدة في هذا الشأن أكبر من 150%.

8- نسبة الاحتياطات الفنية/ حقوق المالكين المعدلة: ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة حقوق المالكين وعلاقتها باحتياطات الشركة والمؤشر المعتمد بهذا الصدد ينبغي أن يكون أقل من 350%.

### المحور الثاني:

#### - منهجية البحث:

تم التطرق في المحور الأول للإطار النظري للبحث وهو محاولة لاستعراض الطروحات النظرية المرتبطة بطبيعة عمل منشآت التأمين وأهمية التحليل المالي لها واثار ذلك على ملاءتها المالية وفي هذا المحور سيتم التعرف على منهجية البحث من خلال ما يأتي:-

#### - مشكلة البحث وأهميته والأهداف

##### المتوخاة منه:

غالبا ما يتم التحليل المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين والكشف عن ملاءتها المالية عن طريق تحليل بياناتها ودراستها دراسة شاملة وهذه البيانات

إن التغيير هو بحدود  $\pm 25\%$  بالسنة إلى الأقساط الصافية المحتفظ بها للسنة الحالية قياسا بالنسبة السابقة وبالرغم مما ذكر فإن أي زيادة تتجاوز الـ 25% للأقساط الصافية المحتفظ بها ولشركات التأمين الجديدة التي تمارس نشاطها في السنوات الأولى لايعني وجود خطر إذا ما كان رأس مالها كافيا.

3- الأقساط الصافية/ الأقساط الإجمالية: ويهدف هذا المؤشر إلى قياس نسبة احتفاظ الشركة، فـ شركة التأمين التي لا تحتفظ إلا بنسبة ضئيلة من الأقساط التي اكتتبت بها ماهي إلا مجرد وكالة وان النسبة المعتمدة بهذا الخصوص أن تكون نسبة الاحتفاظ أكثر من 50%.

4- الاحتياطات الفنية/ الموجودات السائلة: ويهدف هذا المؤشر إلى قياس نسبة الملائمة بين السيولة التي تتمتع بها الشركة ومسؤولياتها الفنية من اجل معرفة القدرة التي تتمتع بها الشركة لتلبية التزاماتها والنسبة المسموح بها في هذا المؤشر أن تكون أقل من 100%.

5- نسبة الأرباح الاكتتابية لسنتين/ عوائد الاستثمار لسنتين: والهدف من هذا المؤشر يكمن بالتركيز على الأعمال التي اكتتبت بها الشركة وتؤخذ النسبة لسنتين من اجل تخفيف اثر التقلبات التي تحصل في نتائج الاكتتاب لسنة واحدة التي قد تكون سيئة إن النسبة المستخدمة في هذا المجال بحدود ناقص 25% حيث إن الزيادة عن هذه النسبة فإنها ستؤثر على راس المال.

د - الأقساط المحتفظ بها: تتضمن الأقساط التي اكتتبت بها الشركة مطروحاً منها أقساط الإعادة.

هـ - الاستثمارات: وتتضمن جميع استثمارات الشركة المؤقتة والطويلة الأجل.

و - عوائد الاستثمار: وتتضمن المبالغ التي تحققها الشركة نتيجة توظيف استثماراتها.

#### - فرضية البحث :

مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن التغير الذي يحصل على الأقساط التي اكتتبت بها الشركة والأقساط المحتفظ بها تؤثر على كل من حقوق المالكين والاحتياطيات الفنية والاستثمارات ومن ثم تؤثر على الملاءة المالية والتي تزداد بزيادة حقوق المالكين وعوائد الاستثمار والاحتياطيات الفنية.

#### - وسائل جمع البيانات:

اعتمد البحث في عملية جمع البيانات على الكشوفات المالية المدققة من قبل ديوان الرقابة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين العراقية الثلاث وهي (شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، شركة إعادة التأمين العراقية) والإيضاحات المرفقة معها وللسنوات 1995، 1996، 1997.

تقدم في الكشوفات السنوية المعدة من قبلها ويلاحظ على هذه البيانات بأنها تتضمن معلومات مالية غير كافية من ناحية أو أنها تنشر بيانات لسنة واحدة إضافة إلى التأخر في نشرها بالرغم من إن بعض الشركات تقوم بنشر بياناتها بعد فترة أقصاها 60 يوم من نهاية السنة المالية كما إن بعض الشركات لا يتوفر لها الإشراف الحكومي والرقابية. ومن هنا تأتي أهمية البحث الحالي الذي يحاول التطرق إلى ملاءة شركات التأمين وإعادة التأمين العراقية المالية التي ينظر لها بأهمية خاصة تفرضها طبيعة هذا النشاط وكيفية ممارسة النشاط فيها حيث إن المشكلة تتجسد برفض شركات التأمين وإعادة التأمين الدولية إسناداً أو قبول حصص من شركات التأمين كون الضمانات المالية المعتمدة من قبل شركات التأمين العراقية غير كافية وإنها لا تتناسب والمعايير الدولية المعمول بها.

#### - متغيرات البحث:

ركزت الدراسة اهتمامها على المتغيرات الآتية:

أ - حقوق المالكين: وتشمل رأس المال المدفوع والاحتياطيات الحرة.

ب- الاحتياطيات الفنية: وتتضمن احتياطي التعويضات الموقوفة والأخطار السارية والاحتياطي الحسابي.

ج- الأقساط الإجمالية: وتمثل مجموع الأقساط التي اكتتبت بها الشركة.

جدول رقم (1) شركة التأمين الوطنية (الأرقام بالالف الدينائير)\*

السنة (3) 1995	السنة (2) 1996	السنة (1) 1997	التفاصيل
20000 360393 380393	20000 576369 597369	20000 1166536 1186736	1- حقوق المالكين أ- رأس المال المدفوع ب- الاحتياطيات الحرة ** مجموع حقوق المالكين
568444 948837	690191 1286560	772120 1958656	2- الاحتياطيات الفنية أموال الضمان (2+1)
461634	425330	826831	3- الأقساط الإجمالية
446606	367965	762242	4- الأقساط المحتفظ بها
904841	1239303	2022402	5- الاستثمارات
110976	231115	354164	6- فوائد الاستثمار
(801976)	(204793)	(257467)	7- النتائج الفنية
8425	26322	96697	8- النتائج التجارية

85.17	162.34	155.66	$100 \times 4 \div 1$	1- الملاءة المالية
127,28	187,57	101.30	$100 \times 4 \div 2$	2- الاحتياجات الفنية
212,46	349,65	256.96	$100 \times 4 \div 2+1$	3- أموال الضمان
79.52	86.51	92.19	$100 \times 3 \div 4$	4- الاحتفاظ
11.94	18.65	17.51	$100 \times 5 \div 6$	5- عوائد الاستثمار
95.36	88.55	103.25	$100 \times 2+1+5$	6- استخدام الأموال المتاحة للاستثمار
(22.83)	(55.66)	(33.78)	$100 \times 4 \div 7$	7- النتائج الفنية
2.21	4.41	8.15	$100 \times 1 \div 8$	8- النتائج التجارية

\* الحسابات الختامية والميزانية العمومية لشركة التأمين الوطنية للسنوات 1995-1997.  
\*\* الاحتياطيات الحرة : الاحتياطيات الرأسمالية واحتياطي الطوارئ.

جدول رقم (2) شركة التأمين العراقية (الأرقام بالالف الدينائير) \*

السنة 1995	السنة 1996	السنة 1997	التفاصيل
5000	5000	5000	1- حقوق المالكين
57385	74619	116873	أ- رأس المال المدفوع
62385	79619	121873	ب- الاحتياطيات الحرة
			مجموع حقوق المالكين
251724	381967	536486	2- الاحتياطيات الفنية
314109	461586	658359	أموال الضمان
157843	189429	227949	3- الأقساط الاجمالية
152955	180245	220825	4- الأقساط المحتفظ بها
318477	511610	728745	5- الاستثمارات
37797	105891	126034	6- عوائد الاستثمار
(24194)	(61277)	(66682)	7- النتائج الفنية
13603	44614	59352	8- النتائج التجارية

40.79	44.17	55.19	$100 \times 4 \div 1$	1- الملاءة المالية
164.57	211.92	242.95	$100 \times 4 \div 2$	2- الاحتياجات الفنية
205.36	256.09	298.14	$100 \times 4 \div 2+1$	3- أموال الضمان
96.90	95.15	96.87	$100 \times 3 \div 4$	4- الاحتفاظ
11.87	20.70	17.29	$100 \times 5 \div 6$	5- عوائد الاستثمار
101.39	110.83	110.69	$100 \times 2+1+5$	6- استخدام الأموال المتاحة للاستثمار
(15.82)	(34.0)	(30.20)	$100 \times 4 \div 7$	7- النتائج الفنية
21.80	56.03	48.70	$100 \times 1 \div 8$	8- النتائج التجارية

\* الحسابات الختامية والميزانية العمومية لشركة التأمين الوطنية للسنوات 1995-1997.

## جدول رقم (3) شركة إعادة التأمين العراقية (الأرقام بالالف الدنانير) \*

السنة 1995	السنة 1996	السنة 1997	التفاصيل
			1- حقوق المالكين
3490	3556	4015	أ- رأس المال المدفوع
22608	67486	170663	ب- الاحتياطيات الحرة
26098	71042	174678	مجموع حقوق المالكين
80793	101124	96569	2- الاحتياطيات الفنية
106891	172166	271247	أموال الضمان
16511	51133	74523	3- الأقساط الاجمالية
16870	51006	74407	4- الأقساط المحتفظ بها
113177	162328	235744	5- الاستثمارات
22654	73045	100446	6- عوائد الاستثمار
(21806)	(71734)	(94528)	7- النتائج الفنية
848	1311	5918	8- النتائج التجارية

154.70	139.28	234.76	$100 \times 4 \div 1$	1- الملاءة المالية
478.92	198.26	129.78	$100 \times 4 \div 2$	2- الاحتياطيات الفنية
633.61	336.70	363.98	$100 \times 4 \div 2 + 1$	3- أموال الضمان
102.71	99.75	99.84	$100 \times 3 \div 4$	4- الاحتفاظ
20.02	45	42.61	$100 \times 5 \div 6$	5- عوائد الاستثمار
105.88	94.29	86.91	$100 \times 2 + 1 + 5$	6- استخدام الأموال المتاحة للاستثمار
(12626)	(10464)	(12704)	$100 \times 4 \div 7$	7- النتائج الفنية
3.25	1.85	3.39	$100 \times 1 \div 8$	8- النتائج التجارية

\* الحسابات الختامية والميزانية العمومية لشركة إعادة التأمين العراقية للسنوات 1995-1997.

المحور الثالث:تحليل وتفسير النتائج:

يهتم هذا المحور من البحث بعرض النتائج التي أسفرت عنها عملية التحليل المالي وكما يلي:

أولاً: شركة التأمين الوطنية:

يظهر الجدول رقم (1) وطبقاً للمعايير الموضوعية في هذا الشأن فإن نسبة الملاءة المالية للشركة في تقلب مستمر وحاد بين ارتفاع وانخفاض ففي الوقت الذي كانت عليه هذه النسبة (85.17%) في عام 1995 أصبحت (162.43%) في عام 1996 ثم عادت وانخفضت لتصبح (155.66%) عام 1997 علماً بأن الشركة لم تصل إلى الحد الأعلى بموجب المعيار ففي الوقت الذي أخذت تتصاعد فيها الأقساط المحفوظ بها من عام 1995 ولغاية 1997 فإن الزيادة في مجموع حقوق المالكين لم تتناسب والزيادة الحاصلة في حجم الأقساط التي احتفظت بها الشركة. أما بالنسبة إلى التغيير في حجم الأقساط المحفوظ بها والمحسوب بموجب المعيار المتفق عليه بـ ± (25%) فهو في الشركة في تقلبات حادة أيضاً فيلاحظ فقد انخفض في عام 1996 بنسبة (17.61%) وهي ضمن نسبة المعيار إلا أنه عاد ليرتفع بنسبة (70.67%) وذلك للعامين 1996 و1997 مقارنة بعام 1995 والنقطة الأخرى التي يجب أن تلاحظ فإن نسبة احتفاظ الشركة من إجمالي الأقساط والتي اكتتبت بها هي في ارتفاع مستمر بحيث وصلت إلى (92.19%) وبالرغم من أن نسبة المعيار المتفق عليها هي أكثر من (50%) لتكون شركة

تأمين وليست وكالة إلا إن على الشركة أن تتخذ من الإجراءات لتعزيز رأس مالها واحتياطياتها صحيح إن الشركة هي في تحسن مستمر من ناحية الإحتياطيات إلا أنها لا تتناسب وحجم الأقساط التي احتفظت بها للسنوات 95 إلى 97. أما بالنسبة للإحتياطيات الفنية ورأس المال المدفوع فبالرغم من أن رأس المال بقي كما هو إلا إن الإحتياطيات الفنية في ارتفاع متصاعد ففي الوقت الذي يؤشر المعيار المتفق عليه هو أكبر من (150%) غير إن هذه النسبة بلغت (256.96%) في عام 1997 بالرغم من إنها انخفضت عن عام 1996 البالغة (349.65%) وهي متقلبة أيضاً. وإذا ما قورنت عوائد الاستثمار فيلاحظ بأن العوائد انخفضت في عام 1997 حيث بلغت (17.5%) من حجم الأموال المتاحة للاستثمار بعد أن كانت (18.65%) في عام 1996 علماً بأن حجم الأموال المتاحة للاستثمار ارتفع من (88.55%) في عام 1996 إلى (103.25%) وأخيراً فإن الشركة قد حققت نتائج فنية سالبة للسنوات الثلاث ومع ذلك فإن نتائج عام 1997 الفنية هي أفضل من عام 1996 حيث بلغت (33.78%) بعد أن كانت (55.66%) كما حققت الشركة نتائج تجارية طيبة حيث بلغت (8.15%) بعد أن كانت (4.41%) في عام 1996 وعليه يمكن القول بأن الشركة عموماً هي في وضع مالي جيد على ضوء المعايير المالية الموضوعية خصوصاً وإنها شركة حكومية تضمن جمهور المتعاملين معها.

و1997 تبلغ (205.36% و256.09% و298.14%) على التوالي كما يظهر الجدول رقم (2) وهذا يدل على أن للشركة احتياطات فنية ورأس مال مدفوع كافي لتغطية التزاماتها المستقبلية ومع ذلك فإن هذه الشركة وبسبب من طبيعة تخصصها السابقة حيث إنها كانت شركة متخصصة بأعمال التأمين على الحياة لغاية 1988 فإن قسم من احتياطاتها الفنية تمثل حقوق لحملة وثائق التأمين على الحياة حيث يبلغ هذا الاحتياطي 483466 مليون دينار ويمثل نسبة (90%) من احتياطات الشركة الفنية فعلى الشركة أن تأخذ بنظر الاعتبار هذا الاحتياطي إذا ما دخلت بأعمال تأمين عام فقد لا تكفي احتياطاتها الأخرى لالتزاماتها المستقبلية. كما يظهر الجدول رقم (2) إلى أن عوائد الاستثمار لهذه الشركة والتي انخفضت في عام 1997 مقارنة بعام 1996 حيث بلغت (17.29%) بعد أن كانت (20.70%) وهي متقلبة فقد يرجع السبب في هذا التقلب إلى أن عدم التناسق في السياسة المحاسبية التي تتبعها الشركة من سنة إلى أخرى ومع ذلك فإن هذه العوائد تمثل نسبة أعلى من المعيار الدولي البالغ (5%). كما يلاحظ بأن نسبة استخدام الأموال المتاحة للاستثمار هي ضمن الحدود العالية جدا حيث بلغت (110.69%). وقد حققت الشركة نتائج فنية سالبة بلغت (30.20%) إلا إنها أقل من نتائج عام 1996 التي بلغت (34%) ومع ذلك فإن الشركة حققت نتائج تجارية موجبة بلغت (48.70%) إلا إنها أقل من نتائج عام 1996 التي بلغت (56.03%) من مجموع حقوق المالكين.

### ثانياً: شركة التأمين العراقية:

أظهرت نتائج التحليل المالي للكشوفات المالية لهذه الشركة في الجدول رقم (2) بأن ملاءتها المالية تبلغ 40.79 و44.17 و55.19 للسنوات 1995 و1996 و1997 على التوالي وهذه الزيادة لم تصل إلى الحد الأعلى بموجب المعيار حيث لازال هناك مجال للشركة للاكتتاب بأعمال إضافية والاحتفاظ بالأقساط أيضاً نظراً لأن مجموع حقوق مالكيها بلغ 121873 مليون دينار فلديها الإمكانية للاحتفاظ بأقساط قدرها 402181 مليون دينار على أساس نسبة 330% إلا إن الملاحظة التي يجب النظر إليها هي إن الزيادة في حجم الأقساط الصافية أخذت تتزايد بصورة سريعة للسنوات الثلاث الماضية إلا إن حقوق المالكين لم تتزايد بنفس زيادة الأقساط التي احتفظت بها الشركة هذا وإن المعيار الدولي يحدد التغيير في حجم الأقساط المحتفظ بها بحدود  $\pm 25\%$  إلا إن الملاحظ على هذه الشركة بأن التغيير الحاصل فيها كان بحدود  $\pm 17.84\%$  لعام 1996 و(22.51%) لعام 1997 وهما ضمن الحدود المسموح بها كما وصلت نسبة الاحتفاظ للشركة إلى (96.87%) وهي نسبة احتفاظ عالية جدا لذا يجب على الشركة أن تتخذ من الإجراءات لزيادة رأس مالها المدفوع بالرغم من إنها تمتلك احتياطات حرة كافية كون رأس المال لا يمثل إلا (2.26%) من إجمالي الأقساط المحتفظ بها. أما بالنسبة للإحتياطات الفنية ورأس المال المدفوع والتي تشكل أموال الضمان فإنها عالية وتتجاوز نسبة المعيار البالغ أعلى من (150%) حيث إن نسب الشركة للسنوات 1995 و1996

## ثالثاً: شركة إعادة التأمين العراقية:

يظهر الجدول رقم (3) بأن نسبة ملاءة هذه الشركة المالية تبلغ (234.76% و 139.28% و 154.70%) للسنوات 1997 و 1996 و 1995 على التوالي وهذه نسبة وإن كانت ضمن المعيار الدولي والذي بموجبه تكون الشركة قادرة على الاكتتاب بثلاثة أضعاف رأس مالها المدفوع واحتياطياتها الحرة إلا إن الملاحظ عليها بأنها في قلب مستمر ففي الوقت الذي انخفضت فيه عام 1996 عادت لترتفع بحدود عالية في عام 1997 ويعود السبب إلى أن الزيادة الكبيرة التي حصلت في عمليات الشركة الإكتتابية للسنتين 1996 و 1997 تبعها زيادة في تعزيز رصيد الشركة من الإحتياطيات الحرة وهو مسار سليم اتخذته إدارة الشركة ، كما يبلغ احتفاظ الشركة من الأقساط التي اكتتبت بها بنسب (102.71 و 99.75 و 99.84) وهي نسب عالية جداً بحيث إنها تجاوزت الـ (100%) في عام 1995 ويعود السبب في ذلك إلى أن جزء من أعمال إعادة الواردة التي تعود لسنوات ما قبل 1995 أدخلت ضمن حسابات 1995 أو عمليات سحب وإسناد المحفظة من المعيدين بالنسبة لأعمال التأمين غير البحري. كما يلاحظ من الجدول بأن رأس مال الشركة من الضالة بحيث إن أي زيادة في الاكتتاب تأتي عليه بالكامل خصوصاً وإن هذه الشركة هي المنفذ الوحيد للشركتين الباقيتين في أعمال الإعادة في هذه الظروف فلا بد والحالة هذه من اتخاذ الإجراءات لزيادة رأس مال الشركة خصوصاً وإن قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 ينص على انه إذا ما بلغت

نسبة الخسائر (75%) فسـتتخذ الإجراءات لتصفية الشركة بالرغم من إن الشركة لديها من الإحتياطيات الفنية والحررة تمكنها من الإيفاء بالتزاماتها المستقبلية. الإشارة الثابتة هي زيادة احتفاظ الشركة من الأقساط التي اكتتبت بها بحيث بلغت النسبة (202.34%) لعام 1996 مقارنة بعام 1995 كما بلغت (45.88%) عام 1997 مقارنة بعام 1996 حيث إن المعيار الدولي ينص على أن تكون هذه النسبة  $\pm 25\%$  وقد يعود السبب إلى وجود الحصار المفروض على العراق اقتصادياً وعدم تمكن هذه الشركة من إعادة أعمالها في الخارج. أما أموال الضمان فيلاحظ بأنها في تذبذب حاد فبعد أن كانت (633.61%) عادت لتتهبط إلى (336.7%) ثم ارتفعت لتصل إلى (363.98%) للأعوام 1995 و 1996 و 1997 وجميع هذه النسب هي أعلى من المعيار الدولي. ويعود السبب في هذا التذبذب إلى التغير الكبير الذي حصل في أعمال الشركة المقبولة و الاحتفاظ بكل هذه الأعمال كما يظهر الجدول رقم (3) إلى إن نسبة استخدام الأموال هي في انخفاض بحيث وصلت إلى (86.91%) بعد أن كانت (94.29%) لعام 1996 و (105.88%) لعام 1995. وقد أظهرت الشركة نتائج فنية سالبة بلغت (127.04%) من الأقساط المحتفظ بها كما حققت نتائج فنية سالبة للسنتين 1996 و 1995 إلا إن الشركة حققت نتائج تجارية موجبة بلغت (3.39%) من مجموع حقوق المالكين وإن كانت هذه النسبة دون النسب الدولية البالغة (5%).

العوائد تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بحجم الأموال المتاحة للاستثمار والتي وصلت في قسم من الشركات أعلى من (100%).

### ثانيا: التوصيات

- 1- ضرورة تفهم شركات التأمين وإعادة التأمين لدى قيامها بأعمال الاكتتاب في التأمين إلى المعرفة الكاملة بهذه الإككتابات وقبول الأعمال التي لا تؤثر على عوائد استثمارات الشوكة، مركزة على أن العامل الإككتابي له أهمية خاصة في التأمين نظرا لأن أموال الاستثمار تأتي من أعمال التأمين التي تقوم بها الشركة.
- 2- إعادة النظر بالسياسة الاحتفافية للشركات وتقليل نسبة الاحتفاظ التي وصلت إلى نسبة عالية جدا وحصر أعمال الإعادة لما زاد عن تلك الأعمال لشركة إعادة التأمين العراقية حيث يؤدي ذلك إلى إعطاء شركة الإعادة قوة تفاوضية مع الشركات الأجنبية.
- 3- أظهرت الدراسة بأن النتائج التجارية التي تحققتها الشركات جاءت من العوائد على الاستثمارات وعليه لابد من تعزيز أقسام الاستثمار في الشركات بالكوادر المتخصصة التي تمتلك الخبرة الكافية لوضع سياسة استثمارية فعالة مراعية في ذلك حجم الأموال المستثمرة ونوعية الاستثمارات الملائمة للشركة بحيث تكون هنالك موازنة بين الاستثمارات المؤقتة والاستثمارات الطويلة الأجل والمراعاة بين العائد والمخاطرة وتلبية التزامات الشركة عند استحقاقها مستقبلا.

### الاستنتاجات والتوصيات

#### أولا: الاستنتاجات

- 1- إن الدراسات التي قامت بها المؤسسات المتخصصة في هذا الحقل وجدت بأن المعايير الموضوعية لقياس ملاءة الشركات المالية مختلفة الأهمية من ناحية التأثير والقياس على وضع الشوكة موضوع التحليل كون هذه المعايير عبارة عن مؤشرات عامة تختلف من شركة لأخرى وحسب وضعية الشركة والظروف المحيطة بها.
- 2- اتسمت شركات التأمين وإعادة التأمين العراقية بحالة الارتفاع النسبي لبعض مؤشرات المعيار وكما هو الحال في نسب الاحتفاظ والتغيير في صافي الأقساط والاحتياطات الفنية وأموال الضمان في حين كانت بعض المؤشرات الأخرى أقل من المعيار كما هو الحال في النتائج التجارية ورؤوس الأموال المدفوعة التي لازالت لا تساير الوضع الراهن.
- 3- إن معايير الملاءة المالية تم أخذها بشكل عام وشمولي بالنسبة لمحفظة الشركة وتنوع أعمالها والسياسة المحاسبية التي تستخدمها الشركة عند إعداد كشوفاتها المالية إضافة إلى الطرق التي تستخدمها في تقييم موجوداتها ومطلوباتها.
- 4- حققت الشركات الثلاث نتائج فنية سالبة وللسنوات الثلاث 1995 و1996 و1997 وهذه النتائج متذبذبة بين سنة وأخرى وقد تم تغطية هذه العجز من عوائد الاستثمار بالرغم من إن هذه

- 5- دار نليل، شاهين أكوب وبوسف ناهض - معايير تقييم الأداء المالي في المنشآت الاقتصادية، بحث مقدم إلى المركز القومي للتخطيط والتطوير الإداري في وزارة المالية - غير منشور - 1991.
- 6- رضوان عبد الباسط وآخرون - المحاسبة المالية قياس تقويم تحليل - مؤسسة دار الكتب - الكويت - 1987.
- 7- السعيد - غازي حسن - التحليل المالي للحسابات السنوية لشركات التأمين وإعادة التأمين ومؤشرات تقييم كفاءة الأداء - بحث غير منشور - 1996.
- 8- الشماخ - خليل محمد حسن - الإدارة المالية - ط4 مطبعة الخلود - بغداد - 1992.
- 9- الشمخي - حمزة محمود والجزراوي إبراهيم - الإدارة المالية الحديثة، منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات - دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع - عمان 1998.
- 10- العادلي - يوسف عوض وآخرون - مقدمة في المحاسبة المالية - منشورات ذات السلاسل الكويت 1987.
- 11- عبودة عبد اللطيف - ملاءة معيدي التأمين، شرط الوجود وشرط الاستمرار - الرائد العربي 1997.
- 12- المؤسسة العامة للتأمين - قرار مجلس الإدارة المرقم 211 في 87/5/21 القرار رقم 3.
- 13- هلال، جمال - قياس الملاءة المالية لشركات التأمين - الحارس العددان 86/85 - اصدار الشركة

- 4- ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة رأس مال الشركات الثلاث المدفوع لكونه أصبح لا يساير الظروف الاقتصادية الحالية بالرغم من تملك هذه الشركات لاحتياطات حرة كافية لتلبية التزاماتها وخصوصاً بعد صدور قانون شركات الاستثمار المالي المرقم (5) لسنة 1998 والذي يسمح بتأسيس شركات تأمين خاصة من المحتمل أن تكون ذات رؤوس أموال المدفوعة تبلغ عشرات المرات بقدر رؤوس أموال الشركات الحكومية.
- 5- العمل على وضع نظام معلومات متكامل يوفر بيانات ضرورية لاتخاذ القرارات المناسبة لتقييم أداء الشركات وتخطيط الإنتاج والاستثمار لما له من أثر فعال على أنشطة الشركات إضافة إلى ضرورة وضع الموازنة النقدية السنوية لاهميتها لنشاط الشركة.

### المصادر

#### أولاً: المصادر العربية

- 1- البيانات والحسابات الختامية لشركة إعادة التأمين العراقية للسنوات 1995 و 1996 و 1997.
- 2- البيانات والحسابات الختامية لشركة التأمين العراقية للسنوات 1995 و 1996 و 1997.
- 3- البيانات والحسابات الختامية لشركة التأمين الوطنية للسنوات 1995 و 1996 و 1997.
- 4- حنفي عبد الغفار - الإدارة المالية - الجزء الأول - الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع - الإسكندرية - 1987.

ط2 - المكتب العربي الحديث -  
الإسكندرية 1989.

المصرية لإعادة التأمين 1995-  
1996.

14- هندي، منير صالح - الإدارة  
المالية - مدخل تحليلي معاصر

#### ثانيا: المصادر الأجنبية

- 1- Edmonds Stahl W., Performance Measures for Growing Business, U.S.A VAN Nestrand Reinhold Co, 1982.
- 2- Gladstone, David, Venture Capital Investing New Jersey, Prints Hall.Engle wood Cliffs. 1982.
- 3- Godown, Jonathan S. standard & poor. Insurance Rating Analysis London Feb - 1996.
- 4- Insurance Solvency International, Standards Ratios. 1994.
- 5- Kieso. Ronald and Weygandt Jermy J.I. Intermediate Accounting - John Wiley & Sons 1995.
- 6- Mayo , Herbert B., Investment an Introduction; 2<sup>nd</sup> ed. U.S.A 1984.

- 7- Sigma - Development of insolvency and important of Security in the Insurance industry - Swiss RE 1995.
- 8- Venkatraman N., and Rum an vjam, Vasider Van. & Venkatraman N., and Rum an vjam, Vasidervan Measurement of Business Performance in strategy Research Acompanion Approaches: Academy of management Review Journal, Vol. 11 No. 4 1986.
- 9- Weston, Fred J., Basley, Scott. And Brigham Engere; Essential of Managerial Finance; 11<sup>th</sup> ed. N.Y, U.S.A Dryden, Press Co. 1996.
- 10-Webster's of the English Language, Delhi, INDIA.

# The Solvency Of The Iraqi Insurance And Reinsurance Companies And Their Compliance With International Standards Of Solvency

Dr. Amjad S. Said\*

Dr. Najdet Y. Mahmood\*\*

Dr. Alla Iddin A. Hasson\*

## Abstract:

The concepts of this research are built upon insurance and accounting prospective. The core of the problem which the research tries to diagnose and find answers of compliance of the Iraqi Insurance and Reinsurance Companies with International standards of solvency. This solvency represents by (owner equity, paid capital, free and technical reserves, total and technical premiums, financial investments and the return on these investments and finally the technical and commercial results of business). The audited financial statements for the years 1995-1997 of the Iraqi insurance companies include the National Insurance Company, the Iraqi Insurance Co. and the Iraq Reinsurance Co. . The results showed that these three companies abided by the international standard of solvency for insurance and reinsurance companies.

\* Al\_Rafidain University College / Accounting Dept.

\*\* University of Baghdad / Economic & Administration College / Management Business Dept.